

الخاتمة:

يلاحظ أن الجزائر والمغرب قطبين في منطقة المغرب العربي إذ تجمع بينهما روابط عدة مشتركة من دين لغة وتاريخ مشترك أسست هذه لعوامل إلى وجود فكر وحدوي إلا أنه لم يتجسد على أرض الواقع خاصة بعد حصول المغرب على استقلالها حيث بدأ يطالب بزيادة حدود البرية بضم كل من إقليمي تندوف وبيشار الواقعتان في الجزائر، إلا أن الجزائر رفضت ذلك بحجة أن المبدأ الأول في سياسيتها الخارجية يقضي بالدفاع عن الاستقلال الوطني والحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار. في حين يلاحظ أن الطرف المغربي يرجع امتلاكه للإقليمين مستدلاً بذلك على مشروع المغرب الكبير، وصلت حدة التوتر بين العلاقات الجزائرية المغربية إلى تصعيد حدة الصراع بوقوع حرب عام 1963 كانت هناك جهود ثنائية بين البلدين لحل هذا النزاع من خلال إبرام عدة اتفاقيات كان آخرها في الرباط بتاريخ 15 جوان 1972 تبين خريطة الحدود بين الجزائر والمغرب بالتفصيل. إضافة إلى مشكل الحدود البرية كان لاستقلال الصحراء الغربية سنة 1975 سببا في زيادة تدهور العلاقات بين البلدين حيث أن المغرب مثلما ادعى أن تندوف ضمن حدوده فالصحراء الغربية كذلك كانت ضمن مشروع المغرب الكبير حيث أصبحت قضية الصحراء الغربية مسألة حيوية لكل من الجزائر والمغرب تحدد مسار طبيعة العلاقة بينهما.

إلى جانب الأسباب التاريخية التي خلقت النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية، هناك عوامل أخرى ساهمت بشكل أو بآخر في تدهور العلاقة، حيث أن بداية وانتشار الازمة

المالية العالمية كان له أثر بليغ في تردي وضع الاقتصاديين الجزائري والمغربي لوجود روابط اقتصادية بين الدول أسفرت عن إتباع سياسات جديدة للحد من الأخطار الناجمة عن الازمة المالية العالمية التي كانت بدايتها من الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب هذا نجد أن دخول الولايات المتحدة الأمريكية في الاستثمار في منطقة المغرب العربي جعل من المهيمن على القديم في المنطقة وهو فرنسا مراجعة حساباتها الجيوستراتيجية والاقتصادية من جديد في ظل تطور توغل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة التي اكتشفت بأنها غنية بالمواد الأولية والثروات البشرية حيث أن تتوفر كذلك اليد العاملة الرخيصة ومناطق للاستثمار الكبير بداخلها، من خلال المشاريع والاستثمارات في بلدان المغرب العربي التي يعتبر الجزائر والمغرب أهم فاعلين فيها مما انعكس سلبا على طبيعة العلاقة بينهما في ظل تعامل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بسياسة كل على حدة، نجد أيضا أن ما حدث في البلدان العربية من حراك شعبي بدأت شرارته في تونس لتغيير الأنظمة الديكتاتورية أطلق عليه الربيع العربي الذي تغيرت نتائجه من دولة إلى أخرى، ففي التجربة التونسية قد تغير الرئيس فعلا إلا انه موال للنظام السابق أما في ليبيا فقد تدهورت الأوضاع السياسية الاجتماعية والاقتصادية إلى الأسوأ بقيام حروب بين الميليشيات التي تمولها أطراف خارجية، هذه الأحداث قد أثرت سلبا على سير العلاقات بين الجزائر والمغرب حيث بدأت أحداث شغب ومظاهرات كان العنصر الشبابي هو الأكثر نشاطا فيها من التواصل على شبكات التواصل الاجتماعي لإقامة احتجاجات ضد القرارات التي تتخذها الجهات المسؤولة دون أن تترجم

على أرض الواقع بأي شكل من الأشكال، مما جعلهم يقومون بهذه المظاهرات للتعبير عن رأيهم ومحاولة جعل السلطات تستدرك الوضع القائم، صنفت الجزائر والمغرب من الدول التي لم تحدث فيها أحداث الربيع العربي، واكتفت بأن تقوم بإصلاحات شكلية على مستوى الدستور واتخاذ بعض القرارات من شأنها بأن تسكت الجماهير المحتجة ضد مثل الأنظمة من: تسقيف أسعار المواد الأكثر استهلاكاً، إعطاء الاعتماد لعدد من الأحزاب الجديدة لتي كانت تنتظر فرصة مثل هذه لتحقيق مشاريعها.

كان للأوضاع السائدة في المنطقة دور مهم في خلق أزمة بين الجزائر والمغرب اللتان تعتبران من أهم القوى الفاعلة في المنطقة المغرب العربي الذي أصبح مع مرور الوقت يكتسي أهمية بالغة لمشاريع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان تتنافسان على زيادة الاستثمار والمنفعة من هذين البلدين، زادت العوامل الخارجية من حدة الوضع دون قيام كل من الجزائر والمغرب بالاستعانة ببعضهما البعض في تدارك النقص الموجود ومحاولة التضامن لمواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية. غير أن الطموح الفرنسي في الحفاظ على صفة أول مستثمر بالمغرب، يواجه أيضاً منافساً قوياً وهو الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت عبر ذراعها المالي، صندوق الاستثمارات الخاصة الأمريكية عن تخصيصها لمبلغ 5 مليار درهم لاستثمارها في المغرب إلى غاية 2017، خصوصاً في قطاعي الطاقات المتجددة والسياحة.